

# الوجيز في القضاء الإداري

وتطبيقاته في  
المملكة الأردنية الهاشمية  
وفقاً لآخر التعديلات التشريعية



الدكتور  
محمد عبد المحسن بن طريف

الدكتور  
زهير أحمد قـدورة



# الفهرس

الصفحة

الموضوع

5	مقدمة عامة
9	القسم الأول : قضاء الإلغاء
13	الفصل الأول : مبدأ المشروعية ورقابة القضاء لأعمال الإدارة
14	المبحث الأول : مبدأ المشروعية وطرق الرقابة عليه
22	المبحث الثاني : مصادر المشروعية
32	المبحث الثالث : القيود التي ترد على مبدأ المشروعية
43	الفصل الثاني : الرقابة على أعمال الإدارة العامة
45	المبحث الأول : الرقابة السياسية
45	المطلب الأول : الرقابة البرلمانية
52	المطلب الثاني : رقابة الرأي العام
65	المبحث الثاني : الرقابة الإدارية
68	المبحث الثالث : الرقابة القضائية
68	المطلب الأول : الطبيعة القانونية للرقابة القضائية
69	المطلب الثاني : مقارنة بين الرقابتين الإدارية والقضائية
72	المطلب الثالث : معايير توزيع الاختصاص القضائي
87	الفصل الثالث : رقابة القضاء لأعمال الإدارة في الأردن
87	المبحث الأول : نظام القضاء الموحد
	المبحث الثاني : نظام القضاء المزدوج بعد صدور قانون محكمة العدل العليا المؤقت عام 1989
90	

المبحث الثالث : القضاء الإداري الأردني في ظل قانون محكمة العدل العليا لعام 1992 (الملغي).....	94
المبحث الرابع : القضاء الإداري الأردني في ظل القانون رقم(27) لسنة 2014.....	97
المطلب الأول : تشكيل المحكمة الادارية.....	106
الفرع الأول : العضوية وشروطها .....	107
الفرع الثاني: التشكيل والاختصاص .....	108
المطلب الثاني : المحكمة الادارية العليا.....	113
الفرع الاول : العضوية والتشكيل.....	113
الفرع الثاني : اختصاص المحكمة الادارية العليا.....	115
الفصل الرابع : اختصاصات القضاء الاداري الاردني .....	117
المبحث الاول : قضاء الإلغاء.....	117
المبحث الثاني : قضاء التعويض .....	128
المبحث الثالث : ما يخرج عن اختصاص المحكمة الادارية.....	131
المطلب الأول : أعمال السيادة .....	131
المطلب الثاني : الأعمال التشريعية.....	133
المطلب الثالث : الأعمال القضائية .....	134
المطلب الرابع : العقود الإدارية.....	134
المطلب الخامس : استثناء الوكالة من طعون الموظفين.....	135
الفصل الخامس : ( دعوة الإلغاء ) تعريفها وخصائصها.....	137
المبحث الأول: (دعوى الإلغاء وتعريفها).....	137
المبحث الثاني : خصائص دعوى الإلغاء .....	143
الفصل السادس : الشروط الشكلية لقبول دعوى الإلغاء .....	153
المبحث الأول : القرار المطلوب إلغاؤه.....	155

160	المبحث الثاني : شرط المصلحة.....
161	المطلب الأول : الأحكام العامة للمصلحة.....
167	المطلب الثاني : أنواع المصلحة التي تبرر قبول دعوى الإلغاء.....
169	المبحث الثالث : الشرط المتعلق بميعاد رفع دعوى الإلغاء.....
173	المطلب الأول : بدء سريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء.....
175	المطلب الثاني : القرارات التي لا تتقيد بشرط الميعاد.....
177	المطلب الثالث : امتداد ميعاد رفع دعوى الإلغاء.....
188	المطلب الرابع : آثار انقضاء ميعاد رفع دعوى الإلغاء.....
190	المبحث الرابع : الشرط المتعلق بعدم وجود دعوى موازية.....
	<b>الفصل السابع : أوجه إلغاء القرار الإداري</b>
195	(الشروط الموضوعية لدعوى الإلغاء).....
199	المبحث الأول : عيب عدم الاختصاص (L'incompétence).....
199	المطلب الأول : تعريف عيب عدم الاختصاص.....
201	المطلب الثاني : خصائص عيب عدم الاختصاص.....
202	المطلب الثالث : صور عيب عدم الاختصاص.....
202	الفرع الأول : اغتصاب السلطة.....
204	الفرع الثاني : عيب عدم الاختصاص البسيط.....
209	المبحث الثاني : عيب الشكل (Le Vice de Forme).....
213	المبحث الثالث : عيب مخالفة القانون (La violation de La Loi).....
214	المطلب الأول : مصادر القواعد القانونية.....
215	المطلب الثاني : أوضاع مخالفة القاعدة القانونية.....
	المبحث الرابع : عيب إساءة استعمال السلطة (Le détournement de pouvoir)
222	أو عيب الانحراف بالسلطة.....
224	المطلب الأول : خصائص عيب الانحراف أو إساءة استعمال السلطة.....

227	المطلب الثاني :حالات عيب الانحراف أو إساءة استعمال السلطة.....
229	المطلب الثالث : طريقة إثبات عيب الانحراف أو إساءة استعمال السلطة ..
233	الفصل الثامن : إجراءات رفع دعوى الإلغاء.....
235	المبحث الأول : إجراءات رفع دعوى الإلغاء لدى المحكمة الادارية.....
239	المبحث الثاني : الفصل في دعوى الالغاء.....
246	المبحث الثالث : الفصل في الدعوى امام المحكمة الادارية.....
253	القسم الثاني : قضاء التعويض.....
	الفصل الأول : عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطتين
257	التشريعية والقضائية.....
257	المبحث الأول :عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة التشريعية.....
258	المطلب الأول : عدم مسؤولية الدولة عن الأعمال البرلمانية.....
260	المطلب الثاني :عدم مسؤولية الدولة عن القوانين.....
261	الفرع الأول : مبررات عدم المسؤولية عن القوانين.....
263	الفرع الثاني : الاتجاه الحديث نحو مسؤولية الدولة عن القوانين.....
265	المبحث الثاني : عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية.....
265	المطلب الأول : عدم مسؤولية الدولة عن أخطاء القضاء.....
265	الفرع الأول : مبررات قاعدة عدم المسؤولية.....
267	الفرع الثاني : الاستثناءات التي يوردها المشرع على قاعدة عدم المسؤولية .
268	الفرع الثالث : نطاق الأعمال القضائية التي لا تسأل عنها الدولة.....
	الفرع الرابع : الاتجاه الفرنسي الحديث نحو تقرير مسؤولية الدولة عن
270	أعمال القضاء.....
271	المطلب الثاني : المسؤولية الشخصية لرجال القضاء.....
275	الفصل الثاني : مسؤولية الإدارة عن أعمالها غير التعاقدية.....
278	المبحث الأول : مسؤولية الإدارة على أساس الخطأ.....

279	المطلب الأول : التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي .....
280	الفرع الأول : الخطأ الشخصي.....
283	الفرع الثاني : الخطأ المرفقي أو المصلحي.....
	المطلب الثاني : تطبيق قواعد المسؤولية على قرارات الإدارة وأعمالها
287	المادية.....
291	المطلب الثالث : العلاقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي .....
294	المبحث الثاني : مسؤولية الإدارة في فرنسا على أساس المخاطر .....
294	المطلب الأول : التعريف بمسؤولية الإدارة على أساس المخاطر .....
295	المطلب الثاني : حالات المسؤولية على أساس المخاطر.....
295	الفرع الأول : في علاقة الإدارة بموظفيها.....
296	الفرع الثاني : في علاقة الإدارة بسائر المواطنين .....
301	المراجع.....
305	الفهرس .....